

MPRA

Munich Personal RePEc Archive

In Economy and Political History of Middle Eastern Oil

Alomar, Ibrahim

2006

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/18796/>
MPRA Paper No. 18796, posted 30 Nov 2009 14:00 UTC

في التاريخ الاقتصادي والسياسي لنفط الشرق الأوسط

د. إبراهيم بن صالح العمر

1427هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"لقد كان البترول في أيدي المسلمين كقطع الماس في يد صبي من الأرياف، ضحك عليه محتال ماهر، فأخذها منه، وعوضه عنها قطعة من الحلوى" محمد الغزالي

تعتبر الجزيرة العربية وخليجها بما حباها الله من نعم وأسبغ عليها من جزيل المن والكرم من أخصب بقاع العالم ثروة وأكثرها حظوة وأعلاها منزلة، كيف لا وهي مهد حضاري

أكيد، وموقع جغرافي فريد، ومخزن استراتيجي مديد، جيلاً بعد جيل، وعصراً بعد آخر. هذه المكانة كانت سبباً مباشراً لأن تكون المنطقة محلاً للنزاع والتدافع، السياسي تارة والاقتصادي تارة بل والعسكري تارة أخرى. وما الرغبة والمحاولة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية بالتواجد العسكري سوى حلقة من صراع طويل مع هذه المنطقة وأهلها وخيراتها.

ابتدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية منذ التعاضم الدولي للدور الأمريكي عالمياً، وتؤكد هذا الاهتمام مع تأكيد الدور البارز والمستقبل الحافل لهذه المنطقة في الصناعة الدولية للطاقة. تضامن ذلك مع الدور المعين لتعزيز ودعم أمن دولة إسرائيل. وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين قريبة من كل الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية في منطقة الخليج عين على الطاقة وصناعة النفط والغاز والأخرى على أمن إسرائيل ومستقبلها مع الخلفية الدينية غير الخفية لهذا البعد أو ذلك. هذا التداخل العجيب في مقومات السياسة الأمريكية تجاه الخليج والجزيرة العربية يزيده غموضاً وتعقيداً سرعة الأحداث السياسية التي تمر بها المنطقة في تاريخها الحديث. بيد أن هذه الورقة لا تهدف لطرح رؤية شمولية بل ستركز على الجانب الأول بمزيد من الايضاح لاستجلاء جانب من التاريخ غير المشرق للسياسة الأمريكية المدفوعة بالنزعة الاحتكارية والاستغلال غير المبرر الذي يحكم سياسة الطاقة الأمريكية منذ اكتشاف النفط والاسباب والدواعي لجانب كبير من الخلافات السياسية والعسكرية في المنطقة وهو ما سيتم القاء الضوء عليه بشيء من الايجاز عبر محوري التاريخ الاقتصادي والسياسي للانتاج النفطي الشرق أوسطى.

تاريخ النفط الاقتصادي

منذ مطلع العشرينات من القرن الفائت حصلت شركات النفط الغربية على امتيازات نفطية كبيرة وهامة في دول الخليج العربي. ومع تزايد المعلومات بشأن المكامن النفطية في هذه الدول تزايد الاهتمام والصراع بين الشركات النفطية للفوز بهذه الامتيازات، فكانت هذه الامتيازات مجحفة في حق الدول المضيفة ذاك الوقت، إلى حد يصعب تصوره في وقت يتنامى فيه الوعي بأهمية البترول والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة أو لقيم للصناعات البتروكيميائية، وبالتالي حصلت الشركات الأمريكية المنتجة على النصيب الأوفر من العوائد النفطية. فبالإضافة إلى حقوق التنقيب والانتاج في مساحات شاسعة شملت في بعض الحالات كل الدولة، أعطت هذه الامتيازات حقوق الانتاج فترات طويلة تصل لما يزيد عن الستين عاماً مقابل شلنات معدودة للطن (3 شلنات للطن في حالة المملكة العربية السعودية في بداية الانتاج (عيسوي، 232) رداً من الزمن مع الحق في تحديد الكميات والأسعار التي تقررهما مصلحة الشركات والدول المستهلكة حيث ازداد انتاج المنطقة من البترول زيادة كبيرة وبأسعار متدنية وهو ما حفز نمو الطلب على نحو غير ملائم إلى حد الافراط في الاستهلاك على حساب الثروة العظيمة التي أودعها الله في هذه المنطقة منذ أمد بعيد. أما مبدأ تقنين النفط والمحافظة على الثروة الطبيعية فقد بقي بعيداً كل البعد عن التحقيق حيث ارتفع الانتاج بمعدلات متزايدة من 6مليون برميل يومياً عام 1960م إلى 15مليون في بداية السبعينات و 20 مليون في الثمانينات ليستمر

الانخفاض في نسبة الاحتياطي إلى الانتاج في التذني عاماً بعد آخر. إن خاصية البترول المتمثلة بارتفاع التكلفة الرأسمالية الثابتة وانخفاض المتغيرة مع خاصية نطف الشرق الأوسط المتمثل بقرارة إنتاج البئر والذي يتراوح بين 4 آلاف إلى 45 ألف في اليوم مقابل 12 (عيسوي، 204) برميلاً فقط لنطف شرق تكساس أعطى الفرصة للشركات البترولية لتحقق أرباحها الخيالية عن طريق زيادة الانتاج وليس رفع الأسعار وهو ما يخدم التقدم الصناعي المعتمد على الطاقة البترولية الرخيصة. ولهذا فقد أشار تقرير مؤسسة الحسابات الرئيسية الأمريكية في الستينات إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاستخدام النشط لقدرتها من أجل ضمان عدم قيام منتجي النفط الأجانب بتقليص تجهيزات النفط أو زيادة الأسعار بشكل كبير (المهر، 192). كما وضع مخطوط السياسات النفطية نصب أعينهم هدف المحافظة على الاستمرار في السيطرة على الصناعة النفطية حتى عند أيلولة الانتاج النفطي للدول المنتجة عن طريق امتلاك واحتكار ملكية مراحل التصنيع اللاحقة للانتاج بالإضافة لعمليات التوزيع والتسويق وتحديد أسعار المنتج النهائي خصوصاً وأن المنتج النهائي يتراوح سرعة بين 4-8 أضعاف المنتج الأولي بشكل نطف خام.

لقد كانت أسعار النفط عند اكتشاف البترول في القرن قبل الماضي تعكس القيم الحقيقية لحد ما فقد كانت الأسعار تصل لـ \$10 لنطف رومانيا في ذلك الوقت بأسعار ذلك الزمان أي بما يزيد على الـ \$130 بالقيم الحالية للدولار الأمريكي، وبينما ارتفعت القيم الصناعية والاستخراجية مع مرور الزمن فإن أسعار النفط بعد اكتشاف نطف الشرق الأوسط خاصة قد انخفضت إلى أسعار قياسية بين الدولار والدولارين كان نصيب الدول المنتجة منها أقل من الأرباح الصافية للشركات النفطية، حيث أشارت دراسة قامت بها الأوبك أنه حتى عام 1963م كان معدل حصة أقطار الشرق الأوسط لا يتعدى 7% من سعر البرميل الذي يدفعه المستهلك الأوروبي، وإلى عام 1970م لم يتعد 6% من الثمن المدفوع للبترول المنتج، بينما تحصل الدول المستهلكة على 75% منه (فخرو، 131).

وإذا كان من غير العسير معرفة الأرباح التي جنتها الشركات النفطية خلال عقود الاستغلال النفطي فإن المزايا المالية والفنية التي حصل عليها المستهلكون خلال عشرات السنين وإلى الآن غير قابلة للقياس. فالمستهلك في الدول الصناعية حصل ويحصل على مادة ثمينة سائلة أو غازية متوافقة بل داعمة للنمو والتقدم الفني والاقتصادي أكثر من أي مصدر آخر للطاقة أو كلقيم للصناعات البتروكيميائية. وإذا كان بالإمكان اعتبار الضرائب المفروضة على النفط والغاز الطبيعي مقياساً للفائض الذي يحصل عليه المستهلكون، فإن الضرائب المفروضة على النفط تزيد على ما يحصل عليه المنتجون من بيع الخامات النفطية، حيث تصل في المتوسط إلى 60% من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك (خطاب، 13) بينما الباقي للمنتج والعمليات اللاحقة على الانتاج والذي غالباً ما يتم من خلال الشركات النفطية الغربية. هذه الفوائض الهائلة لمستهلكي النفط ومشتقاته ساهمت مساهمة فعالة ومباشرة في النمو الكبير للصناعات المستهلكة للطاقة ذات الأثر الكبير في تحقق النمو الكبير الذي تحقق في الدول الغربية خلال العقود التي أعقبت الحرب الثانية وتمكنت بالتالي من بناء اقتصادياتها الضخمة التي لم يسبق لها مثيل.

وفي مقابل ذلك الاثر الايجابي للدول المستهلكة عانت وما زالت تعاني الدول المنتجة من آثار التبيد والاسراف في استخدام النفط وتبيد الثروة البترولية الناضبة واحراقه كمصدر طاقة لا كلقيم للصناعات البتروكيميائية أو للتخلص منه كما هو حال الغاز الطبيعي والذي تجاوز المحرق منه هدرأ العشرة الاف مليون برميل من النفط خلال العقد السابع من القرن الفائت لوحده ولذا هبطت معدلات الانتاج إلى الاحتياطات عبر الزمن ومن ثم العمر الانتاجي للحقول النفطية على الرغم من التوسع في الاكتشافات النفطية. هذا الوضع مع ما تبعه على الصعيد المالي من جراء بيع النفط بأسعار متدنية قدرت خسائر ذلك بـ 311 مليار دولار حتى عام 1370م لنتف الدول الخليجية (خطاب 17)، كان السبب الرئيس في الوضع التنموي غير المناسب للدول المنتجة للبتروول والذي حولها لاقتصاد ريعي غير انتاجي مع ارتفاع كبير في المديونية والبطالة فيما بعد. بل كان الاثر النهائي لذلك النزيف الاقتصادي الذي مارسه الشركات النفطية الأمريكية أن وجدت الدول المنتجة نفسها بعد تملكها لحقولها النفطية في وضع من التبعية والتخلف لا يسمح لها بتخفيض انتاجها وحفظ ثرواتها النفطية لمدة أطول، بل لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو حقيقية من انتاج مئات الملايين من البراميل سنوياً في وقت أمكن لدول أخرى بموارد أقل أن تحقق معدلات أعلى خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الفائت. يشهد لذلك التحسن الكبير في مداخيل دول الشرق الأوسط ومستويات النمو بعد الارتفاع الأخير في أسعار البترول الجارية لمستوى الستين دولاراً منذ العام 2004م.

لقد كان لانشاء منظمة أوبك في بداية الستينات أثره البارز في بروز عنصر جديد في العلاقات الدولية وعالم الصناعة النفطية. فالتفاوض الجماعي باسم الدول المصدرة للنفط أعطى قوة نسبية لدول المنظمة في الحصول على بعض حقوقها. ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور المنظمة في الحفاظ على مستوى معين من الأسعار قد حقق بعض النجاح بسبب التنسيق ونسب الحصص و الحد من التجاوزات والتنافس غير المبرر في التصدير والبيع. بيد أن نجاح المنظمة والدول المكونة للمنظمة في رفع مستوى مرونة العرض (أي نسبة التغير في المعروض النفطي للتغير في الأسعار) بقي أدنى مما ينبغي، وهي نقطة الضعف التفاوضية الرئيسة في المنظمة ودولها. إذ على الرغم من انخفاض مرونة الطلب على المشتقات النفطية (Alomar, 13) فإن الأسعار وتحديدها بقيت في يد المستهلكين وكارتل الشركات النفطية المسوقة أكثر من المنتجين بسبب المستوى التنموي المنخفض للدول المنتجة للنفط واعتماد موازاناتها الكبير على تصدير النفط كسلعة أولية. ومع ذلك فإن التحرك السياسي الجماعي لدول أوبك خاصة الشرق أوسطية و بروز عوامل الصراع مع إسرائيل نبه الدول المستهلكة إلى المستوى غير الطبيعي لنمو الطلب على النفط فكانت آلية الأسعار المرتفعة نسبياً هي الخيار الوحيد ولو بصورة مؤقتة لكبح جماح الطلب وتنمية البدائل والاحتياطات الاستراتيجية منه. فالأسعار المتدنية للنفط والغاز كانت سبباً مباشراً لكثير من المشكلات الاقتصادية ليس للدول المنتجة فحسب بل حتى للدول المستهلكة. فبالإضافة إلى مصلحة الدول المنتجة في تحسين مداخيلها من انتاجها النفطي واستعادتها لبعض حقوقها، ترتب على الاسعار المنخفضة نمواً هائلاً على الطلب النفطي بسبب نمو الصناعات المستهلكة للنفط والغاز إلى الحد الذي أوشك على توريث الاقتصاد الرأسمالي في أزمة طاقة ما لم يتم تصحيحه

عن طريق رفع الأسعار والضرائب على النفط لكبح جماح النمو غير المنضبط في الطلب على الطاقة الهيدروكاربونية. كما أن الاسعار الرخيصة للنفط أزاحت المصادر الأخرى للطاقة وعملت على تلاشي الفرص لنمو الطاقة من الفحم أو الطاقة النووية أو الشمسية (International Energy Outlook, 87). كما ان النفط الأمريكي الاعلى سعراً والأعلى كلفة من النفط المباع لليابان وأوروبا ساهم في تفوق كبير للمنتجات الأوروبية واليابانية على نظيرتها الأمريكية ومن ثم استمرار العجز الهائل في ميزان المدفوعات الأمريكي مقابل هذه الدول، ناهيك عن أن هناك احتياطات هامة في بحر الشمال وغيره لم يمكن استغلالها في ظل الأسعار المنخفضة لارتفاع كلفة الإنتاج. ولذا تبنت الدول المستهلكة¹ كما هي الحال الدول المنتجة التصحيح السعري للمنتجات الهيدروكاربونية على الرغم من الاستغلال السيء لهذا الحدث اعلامياً من قبل الاعلام الغربي من أجل رمي مشكلة وأزمة النظام الرأسمالي والتبديد والاستغلال غير الامثل للموارد إلى الدول المنتجة.

وهكذا كان الثمن المرتفع نسبياً حلاً لأزمة الطاقة لكن التناقض في المصالح بين الدول المستهلكة والدول المنتجة من جهة وبين المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية واليابانية من جهة أخرى أوجد الحاجة لادخال تغييرات جوهرية لاعادة ترتيب النظام النقدي والعالمي الدولي يتم بمقتضاها ضمان استمرار تدهور قيمة الدولار وهو العملة الرئيسية التي يتم بها تسعير وبيع النفط كما هو العملة الرئيسية التي تقيم بها مودعات واحتياطات الدول المختلفة بما فيها الدول المنتجة للنفط المرشحة لمزيد من الفوائض المالية في حال الارتفاع النسبي والنقدي للنفط والغاز بغرض تسهيل تدوير الدولارات للدول الصناعية والعمل على تآكل هذه الاحتياطات نقدياً و الحيلولة دون تحقيق تنمية فعلية في الدول المنتجة ناهيك عن افتعال الحروب ونفقاتها الكفيلة بامتصاص هذه الفوائض بل اغراق الدول المصدرة للنفط بالديون كما هي الحال في معظم الدول المصدرة للبتترول، وكما هي نبوءة كيسنجر عام 1975م².

وبناءً على ذلك كانت التعديلات التي تمت على نظام الصرف العالمي في بداية السبعينات نهاية نظام الصرف الثابت الذي تأسس في بريتون وودز. فقد كان القرار الرئاسي الأمريكي في عام 1973م بفك الارتباط بالذهب وتعويم الدولار ومن ثم الانخفاض المتلاحق في قيمته بعثاً جديداً لنظام الصرف العالمي الذي يخدم في الاساس الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان له أبلغ الاثر في عدم استفادة الدول المنتجة للبتترول من ملكيتها لعمليات الإنتاج والبيع والتصحيح السعري الذي تلا الحظر النفطي عام 1973م على الرغم من المظاهر الخادعة لتضخم أرقام العائدات النفطية التي حصلت عليها هذه الدول. فعلى سبيل المثال على الرغم من أن السعر الاسمي للنفط قد تضاعف بين عامي 1974-1979م الا أن الدولار في المقابل قد انخفض كما أن أسعار وحدة الصادرات للدول الصناعية قد ارتفع إلى 204% في نفس الفترة، ومعنى ذلك أن عائدات الدول المصدرة للنفط التي بلغت 208ملياراً عام 1979م لا تساوي سوى 101ملياراً محسوبة على أساس القوة الشرائية للدولار في 1974م بينما كانت العوائد في عام 1974م 118 ملياراً دولار (خطاب 52)، أي أكثر من القيمة الحقيقية لعوائد 1979م بعد التصحيح السعري الكبير. ليس هذا فحسب بل إن الأسعار تهاوت بدءاً من بداية الثمانينات لتتهبط لثمان دولارات في 1989م مع الانخفاض الكبير لسعر الدولار في أسواق الصرف العالمية

والبالغ 40% على إثر اجتماع الدول الصناعية الكبرى المنعقد في طوكيو عام 1986م وهو ما أثر بدرجة كبيرة في مداخل الدول المصدرة للبتترول لتصبح خلال التسعينات إلى بداية الارتفاع الحالي في أسعار النفط دولاً ذات عجز في موازنتها السنوية بعد أن كانت دولاً ذات فائض.

إن ما يدعو للاستغراب والحيرة في الوهلة الأولى هو الاستثناء غير المبرر للنفط والغاز الطبيعي من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية الجات التي تقوم على شؤونها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وهو ما يمنع بالتالي ويحول دون مبدأ التعامل الحر الذي من أجله أسست المنظمة، بيد أن المطع على صناعة النفط منذ بدايتها وإلى الآن يرى أنها لم تخضع بحال إلى الشروط الطبيعية للسوق الحرة. فملاح السوق البترولية كانت ولا زالت احتكارية لمصلحة المستهلكين في كل الأحوال بدءاً من اتفاقيات الامتياز والإنتاج المجحفة بحق الدول المضيفة وحتى في ظل الملاح الجديدة لهيكل السوق الدولية وتغير الكثير من الأمور وتملك الدول المنتجة لعمليات الإنتاج والاستخراج حيث السيطرة على العمليات اللاحقة لذلك بما فيها التسعير غير العادل لسلعة استراتيجية ناضبة وذات أثر اقتصادي عالمي غاية في الأهمية. فحتى بعد تملك الدول المنتجة للبتترول لعمليات الإنتاج وانضمامهم تحت لواء الأوبيك والارتفاع الكبير لكن الظاهري في أسعار البترول فإن اللاعب الرئيسي هو الدول المستهلكة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق وكالة الطاقة الدولية المنشأة عشية الحظر النفطي عام 1973م وليس المصدرة للنفط.

تاريخ النفط السياسي

كتب بيير ديماس الفرنسي "أي زمن منحوس هذا الذي جعل البترول يتدفق من الصحاري العربية على حين تعذر العثور عليه في الغابات والوديان حيث الرخاء والاستقرار".

في العالم الرأسمالي المتقدم اقتصادياً تأتي السياسة تبعاً للشأن الاقتصادي والمعاشي بل داعم ومقوم وسند للحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة والسياسة الاقتصادية التي تقتضيها الظروف المرحلية لها، وهذا بعكس الدول المتخلفة والنامية. ولا تخرج الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الإطار، حيث التناغم بين السياسة الخارجية والاجراءات الاقتصادية ظاهر للعيان. فالتغلب على ما يدعيه بيير ديماس تظافت جهودهم الاقتصادية والسياسية للسيطرة والاستغلال، فكان حظ الصحاري العربية من الاهتمام من قبل الشركات والحكومات الغربية قديماً قدم الاكتشافات النفطية الواسعة في بداية هذا القرن. فقد نشأت صناعة النفط في الخليج والجزيرة العربية أول ما نشأت في إيران ثم العراق قبل الحرب الأولى حيث كانت المصالح البريطانية هي المسيطر ذاك الوقت (عيسوي، 34). وفيما بين الحربين بدأت الشركات الأمريكية بالدخول في سوق الطاقة الدولي بالحصول على امتيازات هامة للبحث عن البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى نزاع سياسي واقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي أنهت صراعها مع فرنسا حول نفط العراق باتفاقية سان ريمو عام 1925م. بيد أن تعارض مصالح الشركات البريطانية والأمريكية واختلاف وجهات نظرهم حيال نفط العراق أجبرهم بعد

صراع قوي إلى عقد اتفاقية الخط الأحمر لتقاسم واحتواء النفط العراقي للمحافظة على المستوى الاحتكاري المناسب لصناعة النفط. إلا أن مظاهر السيطرة الاحتكارية عادت بعد ذلك في محاولات الاقصاء التي مارستها الشركات والحكومة الأمريكية والتي انتهت باقصاء البريطانيين كلية من الانتاج النفطي السعودي فتأكدت سيطرة الشركات الأمريكية على أكبر احتياطي نفطي في العالم بتوقيع اتفاقيات الامتياز الاستكشافي والانتاجي مع الحكومة السعودية في ذلك الوقت مع تأكيد النفوذ في إيران والخليج العربي برغم المنافسة البريطانية غير السهلة، وباسم القضاء على الاستعمار ومع التخطيط بعيد النظر ظهرت معالم السيطرة وإحكامها على نفط الشرق الأوسط في حرب السويس 1956 للقضاء على أي منافسة للبريطانيين والفرنسيين في خيرات الهيدروكربونية.

لقد كانت هذه السيطرة غاية في الأهمية لبروز ودعم النظام العالمي الجديد والذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية والملتزمة بتمويل إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق ما سمي في حينه بمشروع مارشال. فقد كانت الحاجة ماسة لمصادر تمويل لإعادة بناء أوروبا كما كانت الحاجة ماسة لمصادر بديلة للطاقة أكثر مرونة من الفحم وأقل كلفة في الاستخراج و ذات مستوى عالٍ من الطاقة الحرارية مع الاعتبارات الفنية الأخرى المتمثلة بسهولة الاستخراج والتصنيع والنقل والاقتصادية المتمثلة بانخفاض التكاليف المتغيرة مقارنة بالثابت منها وانخفاض المرونة السعرية والدخلية له، والبيئية المتمثلة بانخفاض نسبة التلوث مقارنة بالطاقة الحرارية المتولدة من الفحم أو النووية المتولدة من المفاعلات النووية لتوليد الطاقة، والسياسية المتمثلة بوجود منابع النفط الغنية في دول المشرق الاسلامي. كما أن رؤوس الأموال الضخمة والصعوبات الفنية لا تسمح بمنافسة الطاقة النووية والطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين للنفط في الماضي أو في المدى المنظور (International Energy Outlook, 29). هذه الاعتبارات أدت إلى أن يكون النفط هو القوة الدافعة والمحرك الداعم لعملية النمو المطرد في الدول المتقدمة سواءً في أوروبا وأمريكا. ولازدياد العلاقة هذه بين النمو الصناعي قبل الثمانينات في الدول الغربية وبين النفط فقد ازداد الطلب على النفط زيادة كبيرة و بمعدلات كبيرة تراوحت بين 5% إلى 12% سنوياً قبل الثمانينات ليزيد من قلق الدول المستهلكة خصوصاً الولايات المتحدة على مستقبلها الاقتصادي والصناعي المعتمد على الطاقة الحرارية. هذا التزايد الغير مقرون باكتشافات هامة للاحتياطيات النفطية سوى احتياطيات الشرق الاوسط والتي وصلت إلى أكثر من ثلث الاحتياطي العالمي المؤكد وجوده وخيبة الأمل الكبيرة بشأن نفط بحر قزوين زاد من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط وهو ما منح الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية المبرر لادراج منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ضمن منظومة ما يسمى بالأمن القومي الأمريكي. عزز من ذلك الالتزام الأمريكي تجاه حلفائها الغربيين واليابان بتفوق الكتلة الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي قبل انهياره والدور المحلي والعالمي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ومسيطرة بعد ذلك بالإضافة إلى التأثير المباشر والقوي للسياسة الخارجية الأمريكية بما يجري في إسرائيل³ وبرؤى مدراء الشركات النفطية الأمريكية كما عبر بذلك السناتور الأمريكي أندرسون⁴ (المهر، 318).

بيد أن تلك السيطرة وذاك الاستغلال غالباً ما ووجه باعتراضات كبيرة سياسية او عسكرية أو قانونية من قبل الدول المنتجة للبترول حيث التطلعات كانت جلية لهذه الدول بعد ادراك مدى الحيف الواقع عليها من جراء الاستغلال النفطي غير الرشيد لآبارها ولذا جاء في التوصية الرابعة للمؤتمر العربي الثامن مايلى: "إن سياسة الاستنزاف السريع لاحتياطي النفط العربي التي تمارسه حتى الآن شركات النفط ولا سيما خلال الأعوام الأخيرة تتعارض مع المعدلات والمعايير الفنية المعروفة في الصناعة النفطية العالمية كما تتعارض مع المصالح الوطنية للبلاد..." فكان نتيجة ذلك التأميم تارة كما في حالة الدكتور مصدق رئيس وزراء إيران الذي راح ضحية ذلك في عام 1952م (عيسوي، 134) وكانت اتفاقية الشراكة تارة وكان الانضمام لمنظمة ترعى الحقوق تارة أخرى كما في أوبيك المنشأة باقتراح من وزيرى النفط السعودى عبدالله الطريقي و الفنزويلي خوان الفنسو. مثل هذا الصراع عبر عنه جونسون عام 1961 بقوله: "إن مطالب الدول النامية لتفرض علينا أكثر مما يفرضه الاتحاد السوفييتي بأن تقيم مجتمعاً متماسكاً" (المهر، 138) كما عبر بصورة أوضح بمتطلبات الأمن القومي الأمريكي فيما بعد. إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية النفط عنصراً أساسياً من عناصر قوتها السياسية والاقتصادية في العالم الرأسمالي. وفي نظرها أنه ليس من السهل التفريط والتنازل في هذه القوة وتلك المكانة التي تحتلها بين دول العالم بسبب السيطرة على الانتاج العالمي من النفط وأتسويقه وتصنيعه. هذه النظرة جعلت الأمريكيين يرون أن الأزمة النفطية هي في أي محاولة للحد من الامدادات النفطية الدولية أو في التأثير الغير مقبول لديهم في أسعاره حتى لو اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتياً منه.

وفي أكثر الأحيان كانت الحرب الدبلوماسية والتخطيط الاقتصادي بعيد المدى والحرب التكنولوجية ومنع الدول المنتجة من امتلاك التقنية اللازمة للتصنيع واجبارها على الاعتماد كلياً أو شبه كلي على بيع الخامات النفطية منخفضة الثمن هي الاداة الفاعلة والدائمة والأكثر استخداماً. أما في المرحلة الثالثة أي مرحلة الثمانينات إلى العصر الحاضر وهي المرحلة التي تملك فيها الدول المنتجة للبترول آبارها النفطية فقد بقيت السيطرة والاهتمام خاصة الأمريكي أشد خوفاً من نقص حاد في الامدادات النفطية خاصة مع ظهور قوى تعلن عدم وئامها مع الغرب في المناطق المنتجة للنفط. ولذا أنشئت قوة التدخل السريع، مع أن الأمر لم يكن خافياً أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة اهتماماً غير عادي بأمن المنطقة⁵ اهتماماً كان يجد لفترة غير قليلة معارضة شديدة من دول الخليج بحجة أن دول الخليج هي من يتولى أمنه.

كانت الحجة الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لمصلحة أمنها القومي الفراغ السياسي والعسكري في منطقة الخليج، وليس ثمت شك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على هذا الفراغ بتحديد هذه الدول من الحصول على القيم الحقيقية لنفطها ومن احداث تنمية فعالة ومن تقوية وبناء جيوش فعالة قوية وقادرة على ملء الفراغ الأمني. مرد ذلك يعود إلى أنه ومنذ 1952م وتطبيق مبدأ المشاركة في الأرباح مع الشركات الأمريكية ومطالبة دول الخليج بالمزيد من حقها في الربوع والأرباح النفطية بغية تطويرها اجتماعياً وحضارياً بالإضافة إلى السخط العام من الانحياز الغربي لاسرائيل وضد مصالح الدول المنتجة والذي بلغ أوجه في الحظر النفطي عام 1973م أوجد على

حد زعم الامريكيين الخوف من أن صناعة النفط في مأزق حرج لن يلبث أن ينتهي بطردها من المنطقة. لذلك كانت محاولات التدخل العننية أو الضمنية والتخطيط لها هي الحالة السائدة بعد ذلك مع المحاولات الدائبة لتواجد مستديم في المنطقة حماية للمصالح الغربية وتقسيم العمل الدولي من وجهة نظرهم واستمراراً لحالة الاستغلال من وجهة النظر الأخرى وهو ما دفعهم بقوة لاستغلال عنجهية وحمافة الرئيس العراقي المعدم صدام حسين للتواجد العسكري الكثيف بغرض الحضور الدائم في المنطقة.

وعلى الرغم من التعاون الكبير الذي أبداه المنتجون والاستغلال الفاحش للثروات النفطية العربية فان الأمريكيين وخاصة المفكرين ورجال الاعلام والسياسة لم يعترفوا بذلك بل سادت في فترات مختلفة من محاولات الاستعادة للثروات النفطية اذكاء نار الحملات الدعائية الغربية كاقترح اشراك اسرائيل بالثروات النفطية العربية حتى ان جيرالد بارسكي وهو نائب وزير خارجية سابق يقترح منح إسرائيل أموالاً نفطية عربية بناءً على اتفاقية مثلثة الاطراف (بحيري، 26)، كما دعا تشرش رئيس لجنة العلاقات الخارجية الامريكية في مجلس الشيوخ في ولاية فورد إلى إعادة النظر في العلاقات الامريكية والسعودية مع انشاء قواعد ثابتة في الشرق الاوسط. وكنتيجة للرفض السعودي والعربي لذلك فقد اقترح آلية لتحقيق ذلك عن طريق العلاقات بين مصر واسرائيل أوبدعوة من دولة صغيرة ترغب في احباط تهديدات جارة أخرى، أو عن طريق تهديد خطر لأمن المنطقة صادر عن دولة كبرى أخرى (بحيري، 62)، وهو السيناريو الذي تم بمقتضاه غزو العراق واحتلاله. كما ان الدراسة التي قدمها أوبريان المحلل العسكري الشهير بعنوان "التدخل العسكري الامريكي، القانون والأخلاق" والمنشورة قبل أكثر من عشرين عاماً والتي أتت في خضم النقاش الدائر في شأن الامن القومي الامريكي ودوافع التدخل في الشرق الأوسط تبنت خلق مبررات التدخل الامريكي في الخليج. فهو يرى أن الحرب والتدخل لا بد أن يتدرج بالحرب العادلة. فوفقاً لهذا الكاتب للتدخل العسكري ما يبرره في حالات ثلاث: اولاً التدخل العسكري من قبل قوة دولية أخرى، وثانياً حدوث خطر على السكان المحليين والأجانب بسبب حرب أهلية، أو بسبب انهيار السلطة، وثالثاً خرق فادح للحقوق الانسانية في دولة ما. وهذه الثلاث تمثل حالات التدخل الامريكي خلال العقد الماضي في منطقة الشرق الاوسط. لكن الأقنعة كانت تسقط في كثير من الأحيان أمام التعبيرات الصريحة لمثل وزير الدفاع السابق بقوله: "بما أن المنطقة هي أكبر مصدر للنفط في العالم، فانه لا يمكن عزل الشرق الاوسط والخليج الفارسي عن موضوع أمننا وأمن الناتو وأمن حلفائنا في آسيا"، إلى الحد الذي اعترف فيه الرئيس الامريكي الاسبق بجدوى الحرب والاستيلاء العسكري على الرغم من عدم أخلاقيتها لكن أوضح ان التاريخ البشري مليء بأمثلة للحروب من أجل الاستيلاء على الموارد (Saba, 101).

هذا القرع العنني لطبول التدخل العسكري في العقد الثامن لم تخدمه الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت والمتمثلة بنظام القطبين والآثار النفسية للتجربة الفيتنامية والاجماع العربي على رفض التدخل بل والتهديد الجاد بتفجير الحقول النفطية ومعامل الفرز والضخ عند اقدام الولايات المتحدة على غزو محتمل واستجابته الدول المنتجة لمطالب الدول المستهلكة بتلبية الطلب بشكل وفير جعلت من غير المجدي استخدام القوة،

لكن الخطط كانت كما يبدو أقرب إلى التأجيل منه إلى التعطيل، ولذا كان تغيير هذه الظروف أو بعضها كفيلاً باعادة التفكير ونفض الغبار عن القديم الممقوت.

إن الظروف الدولية المحيطة بنا اليوم وظروف الحرب على أحد الدول المنتجة للبتروول والذي تتعدى أهدافه مسمى الحرب على الإرهاب والسيطرة على منابع البتروول كما يروج لذلك تدعو لمزيد من الدراسة والتخطيط الاستراتيجيين واستغلال مبدأ الشراكة الاقتصادية المتكافئة مع الرساميل الغربية والشرقية بهدف الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية وتعميق الجذور التنموية وتحقيق مستوى مناسب من النمو الاقتصادي والتقدم التقني المنشود مشفوع بإيجاد قدر مشترك عالمي من الاهتمام في الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لوطننا المعطاء.

- ¹ - انظر خطاب كيسنجر أمام جمعية الصحافة الوطنية بواشنطن حول أزمة الطاقة العالمية بتاريخ 3 فبراير 1975م، وكذلك تقرير وكالة الطاقة الدولية حول ثمن البتروول الذي يجب أن يكون مرتفعاً كما يجب وضع حد أدنى له لا يجوز أن ينخفض عنه.
- ² - ضمن أهداف السياسة الأمريكية في السبعينات أوضح كيسنجر أن الدول المنتجة سوف تستمر بانفاق عوائدها من النفط على التسليح الأمر الذي سيخلق لديها عجزاً في موازين مدفوعاتها ويوقعها في دوامة الانخفاض السعري وزيادة الانتاج لاحقاً (مؤمنة، 166).
- ³ - صرح رابين لهارتس أن السنين العجاف لإسرائيل هي السنين التي يستمر البتروول العربي متدققاً والذي يمتنع فيه تحقق أحلام إسرائيل التوسعية، ولذا لا مناص من العمل على تحييده من وجهة نظر رابين (هارتس) 3 ديسمبر 1974م، كما أن البروفيسور تيكر كتب في مجلة Commentary التي تصدرها اللجنة اليهودية الأمريكية والتي تتمتع بنفوذ واسع: من نافل القول ومن الرياء أن ننفي المكاسب التي تجنيها إسرائيل من التدخل، كما انه من ناقل القول أن احتلال أمريكا على حقول النفط العربية أن يحسن الموقف الإسرائيلي تحسيناً كبيراً.
- ⁴ - علق أندرسون السيناتور الأمريكي: "كثيراً ما أخذت الخارجية الأمريكية سياستها من البطانات التنفيذية لشركات النفط" (المهر، 318).
- ⁵ - صرح وزير دفاع حكومة كارتر أنه بما أن منطقة الخليج أكبر مصدر للنفط في العالم فإنه لا يمكن عزل الشرق الأوسط والخليج العربي عن موضوع أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الناتو وأمن بقية الحلفاء في آسيا. وأضاف "بأننا ننوي أن نضمن انتاج النفط وشحنه إلى الدول المستهلكة من دون تدخل من قبل قوات معادية" (بحيري، 49).

المراجع:

- Alomar, Ibrahim, Demand for Energy Resources, SWEA, Galveston, TX, 2000.
- International Energy Outlook, 1999.
- Saba, Paul, Pax Americana for the Middle East, Nation, New York, Feb. 4, 1987.
- آغا، حسين وآخرون، مسائل في الاقتصاد العالمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن، 1982م.
- بحيري، مروان، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل 1973-1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980م.
- خطاب، مختار، دور الاحتكارات العالمية النفطية في تحديد أسعار النفط الخام وإعادة ترتيب النظام النقدي الدولي، بحوث اقتصادية 2، غير منشور، 1980م.
- عبدالله، حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1989م.
- عيسوي، شارل ومحمد يجانة، اقتصاديات البتروول في الشرق الأوسط، سجل العرب، القاهرة، 1966م.
- فخرو، حسن، ماذا بعد النفط، دلمون، قبرص، 1990م.
- مؤمنة، عبدالعزيز، البتروول والمستقبل العربي، تهامة، جدة، 1403هـ.
- المهري، خضير، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، دار العلوم، الرياض، 1404هـ.